

تقرير عن أهم التطورات الاقتصادية المالية العربية والعالمية

العدد الرابع - كانون الأول 2018

الاقتصاد العراقي

تزامناً مع تطور العملية الديمقراطية في العراق وما نتج عنها من تداول للسلطات في ظل أجواء إيجابية ومستقرة، فإن البنك المركزي العراقي يتطلع الى الاستمرار بلعب دوره المحوري في بناء الدولة للارتقاء بالأوضاع المالية والاقتصادية في العراق. يأتي هذا التفاؤل مدعماً بوجود احتياطي مالي قوي يتجاوز الـ (60) مليار دولار أمريكي كنتاج للسياسات المالية والنقدية التي انتهجها البنك المركزي طيلة السنوات الماضية لتثبيت الوضع المالي العام وبالأخص عام 2014 والسنوات التي تلتها، حيث بلغت الأوضاع المالية أدنى مستوياتها، واستمراراً للدور الرئيسي للبنك المركزي كدعامة لاقتصاد الدولة، فإن التحسن الإيجابي في أسعار النفط مصحوباً بالسياسات المالية والنقدية السديدة، سيمكن الحكومة العراقية من التسديد المبكر لتلك الحوالات وزيادة قيمة الاحتياطيات إلى مستويات أعلى.

نجح البنك المركزي العراقي في تقليص الفجوة بين السعر الرسمي المعتمد وأسعار السوق في ظل ظروف داخلية وخارجية محيطة بالغة التعقيد. هذا إضافة إلى دوره المركزي بضبط نسبة التضخم والوصول بها إلى مستويات متدنية تقل عن (1%) للحفاظ على المستوى العام للأسعار وجذب الاستثمار. وإذ يقوم البنك المركزي بضمان سلامة النظام المالي، فإنه سيستمر بلعب هذا الدور وبصورة أكبر فعالية في المرحلة القادمة كبنك الدولة للنهوض بعجلة الاقتصاد العراقي والدعم الحثيث لجهود الإعمار والاستثمار والتي كان منها تنفيذ أكبر مبادرة إقراض لقطاع الإسكان تجاوزت لحد الآن تريليوني دينار إضافة إلى برامج الإقراض الأخرى.

اجتماع صندوق النقد العربي حول تعزيز مفاهيم الشمول المالي

بحث صندوق النقد العربي مع البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف ووزارة المالية تعزيز مفاهيم الشمول المالي في البلاد.

وذكر بيان للبنك المركزي إن اجتماعاً عقد في بغداد ضم وفد صندوق النقد العربي برئاسة عبد الرحمن الحميدي مع البنك المركزي العراقي ورابطة المصارف الخاصة العراقية ووزارة المالية وعدد من الجهات الحكومية لتعزيز مفاهيم الشمول المالي وبحضور ممثلة البنك الدولي في العراق.

وذكر محافظ البنك المركزي العراقي على العلق بأن صندوق النقد العربي لم يزُر العراق منذ ثمانينات القرن الماضي ونرحب بهذه الزيارة التي تفتح آفاقاً جديدة في التعاون مع القطاع المالي العراقي خصوصاً أن العراق أحد المؤسسين في صندوق النقد العربي مؤكداً أن العراق يمتلك البنى التحتية للشمول المالي

وستشهد المرحلة المقبلة تحفيز لمفاهيم الشمول المالي بعد أن قطع شوطاً كبيراً لمواجهة التحديات وتنفيذ متطلباته.

من جانبه، أشار رئيس وفد صندوق النقد العربي، عبد الرحمن الحميدي، إلى أن صندوق النقد العربي مستمر في علاقاته مع العراق ويهدف إلى تطويرها بشكل ينسجم مع الواقع الحالي، مؤكداً أن صندوق النقد العربي والتحالف العالمي للشمول المالي والوكالة الألمانية للتنمية بصدد تقديم مشورة للعراق لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتمكين الشباب واستخدام أفضل التقنيات المصرفية.

الاقتصاد المصري

تنفيذاً لتعليمات وزير المالية المصري أصدرت وزارة المالية المصرية كتاب دوري رقم 94 لسنة 2017 إحقاقاً بالكتاب الدوري السابق رقم 91 لسنة 2017 لسرعة تطبيق قرار الحظر النهائي بإصدار الشيكات الورقية على كافة الصناديق الخاصة وقصر سداد المستحقات بإصدار أوامر دفع الكترونية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني اعتباراً من كانون الأول 2017.

تطالب وزارة المالية كافة أجهزة الدولة المصرية التي لديها صناديق وحسابات خاصة بوحداها الحسابية أو بوحدا ذات طابع خاص والتي لم تستكمل منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني بسرعة استكمال مقومات المنظومة الالكترونية واتخاذ كافة الإجراءات التي تمكنها من الصرف على تلك الحسابات والصناديق الخاصة في إطار العمل على انتهاء تلك المنظومة.

أكد نائب وزير المالية لشؤون الخزانة المصرية على كافة الجهات الإدارية صاحبة الولاية على الصناديق والحسابات الخاصة والوحدات ذات الطابع الخاص مخاطبة البنك المركزي المصري وإضافتها إلى حساب الدائنين بالوحدة الحسابية المركزية المخصصة لذلك وضرورة إرسال صورة مخاطبة البنك إلى الوحدة الحسابية المركزية حتى يتسنى إضافتها لحساب الوحدة الحسابية، كما أكد على ضرورة التزام كافة أجهزة الدولة التي لديها صناديق وحسابات خاصة بتنفيذ ذلك بصورة عاجلة جداً وقبل نهاية 2017 وذلك لاستحالة الصرف على تلك الصناديق والحسابات الخاصة من خارج منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني بوزارة المالية اعتباراً من أول كانون الأول 2017.

نظراً لإصدار وزارة المالية المصرية قرار الحظر النهائي بإصدار الشيكات الورقية (الصكوك) وعلى كافة البنوك والمصارف والدوائر الحكومية والشركات وتحويلها إلى أوامر دفع الكترونية من خلال منظومة الدفع والتحصيل الالكتروني (الكردت كارت) اعتباراً من 2017/11/1 والذي يشير إلى التطور الحاصل بالدفع والتحصيل الالكتروني هو من أفضل الآليات الضرورية للتعامل المصرفي. لذلك تعد التجربة المصرية من التجارب المهمة والمفيدة للعمل المصرفي وبالإمكان الاستفادة منها.

ذكر البنك المصري لتنمية الصادرات إنه تم توقيع اتفاقية بين البنك المصري لتنمية الصادرات مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والشركة المصرية بقيمة 500 مليون دولار، تستهدف توسيع نطاق آليات التصدير والتجارة المتاحة للمصدرين إلى الدول الأفريقية.

تتضمن الاتفاقية عدد من البرامج التمويلية وغير التمويلية والخدمات التجارية، تتمثل البرامج التمويلية منها في 4 برامج وهي 1- برنامج ائتمان المستوردين الذي يخدم المصنعين ومصدري السلع والخدمات المصريين حيث يتولى البنك الإفريقي للتصدير مسؤولية تمويل المستورد الإفريقي. 2- برنامج ائتمان المصدرين والذي يدعم إمكانية قيام المصدر المصري بتقديم ائتمان للمستورد الأجنبي (تسهيلات موردين) لفترة تتراوح بين 6 أشهر إلى 7 سنوات. 3- برنامج تمويل ما قبل وما بعد الشحن 4- برنامج الخصم /الشراء /التمويل/ وإعادة التمويل المشترك للمستندات والاعتمادات.

تشمل البرامج غير التمويلية ثلاث برامج هي 1- برنامج ضمان العقود الكبيرة الموجه خصيصاً لخطابات الضمان الابتدائية والدفعة المقدمة والنهائية المتعلقة بتقديم المصدر المصري للعطاءات ذات الحجم الكبير. 2- برنامج ضمان الاستثمار في الدول الإفريقية الذي يحمي المستثمر المصري في الدول الإفريقية، وكذلك مخاطر السياسة ومخاطر تغيير العملة ومخاطر القدرة على تحويل المستحقات ومخاطر التأمين والمخاطر المتعلقة بالتزام الحكومات الإفريقية بالنسبة للعقود من نوع BOT /PPP /IPP. 3- برنامج ضمان مخاطر الدولة.

كما يتيح البرنامج مجموعة من الخدمات التجارية التي توفر الخدمات المصرفية المتعلقة بالاعتمادات المستندية بأنواعها وتعزيزها وتداول المستندات والخصم والتخصيم.

إن التحالفات المصرفية للعقود التمويلية مع ضمان وزارة المالية والبنك المركزي المصري لمخاطر عدم التسديد مع تسهيلات سداد طويلة الأمد يتيح لمثل هكذا برامج تمويلية تقدم أفضل الخدمات التجارية.

إن من أولويات مصر هي إصلاح الإطار التنظيمي ودعم المنافسة، وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي وتعزيز الحوكمة والشفافية والمساءلة في المؤسسات المملوكة للدولة، وزيادة إدماج النساء والشباب في سوق العمل.

بدأ برنامج الإصلاح المصري يؤتي ثماراً مشجعة. فهناك علامات جديرة بالترحيب تشير إلى استقرار الاقتصاد، مع تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي، واستمرار الضبط المالي على المسار المقرر وبلوغ الاحتياطات الدولية أعلى مستوى لها منذ عام 2011. كذلك حافظ النظام المصرفي على صلابته في مواجهة الصدمات المتوسطة وتبدو الافاق المنتظرة مواتية، لكن الامر يتطلب مواصلة الجهود للحفاظ على

السياسات الرشيدة والتقدم في الإصلاحات الهيكلية لدعم هدف السلطات على المدى المتوسط، والذي يتمثل في تحقيق النمو الاحتوائي وخلق فرص العمل.

من خلال تشديد السياسة النقدية في مطلع هذا العام، تمكن البنك المركزي من التصدي للتضخم المرتفع الذي كان يشكل خطراً كبيراً على الاستقرار الاقتصادي الكلي ويمكن أن يؤدي إلى استمرار الاتجاه المضاد للتضخم إلى فتح الباب أمام تخفيض أسعار الفائدة بالتدريج، لكن على البنك المركزي أن يلتزم جانب اليقظة ويظل مستعداً لتشديد الموقف النقدي إذا ما ظهرت ضغوط الطلب من جديد وعلى المدى المتوسط، يخطط البنك المركزي للتحويل إلى إطار استهداف التضخم، مما سيساعد على تحقيق تضخم منخفض ومستقر والسلطات ملتزمة بنظام سعر الصرف المعوم الذي يشكل هامشاً وقائياً في مواجهة الصدمات الخارجية، كما أن قرار البنك المركزي بتطبيق رسم دخول على التدفقات الأجنبية من خلال آلية تحويل أرباح المستثمرين يمكن أن يساعد على تعزيز مرونة الجنيه المصري.

أشاد خبراء اقتصاد بقرار البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة، بعد انتهاجه سياسة نقدية بشكل استباقي ومؤقت عام 2016 من أجل احتواء الضغوط التضخمية التي واجهها الاقتصاد المصري وذلك برفع أسعار الفائدة الأساسية 200 نقطة.

قرر البنك المركزي خفض أسعار الفائدة الأساسية بنحو 100 نقطة، لخفض سعر الفائدة على الإيداع والإقراض إلى 17.75% و 18.75% بعد أن كانت 18.75% و 19.75% على التوالي، وسعر العملة الرئيسية للبنك المركزي، ليصبح 18.25% بدلاً من 19.25% وسعر الائتمان والخصم إلى 18.25% بدلاً من 19.25%.

ذكر أمين عام اتحاد المصارف العربية السابق إن قيام البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة سوف يكون له مردود إيجابي خلال الفترة المقبلة على حجم الاستثمار مما يدفع المستثمرين إلى زيادة حجم استثماراتهم التي قد تأثرت كثيراً خلال الفترة الماضية، نظراً لنسبة الفائدة الكبيرة التي شهدتها أسعار الفائدة على الإيداع والاقراض وأضاف بأن التراجع في نسبة الفائدة الحالي يتناسب مع معدل التضخم مما يجعله مناسباً أيضاً للمودعين وأكد أن ذلك لن يؤثر بأي شكل من الأشكال على حجم الودائع بالبنوك.

أشار الخبير الاقتصادي ورئيس المنتدى المصري للدراسات السياسية والاقتصادية، بأن تراجع حجم الفائدة قرار إيجابي وسوف يكون له تأثير كبير خلال الفترة القادمة على تراجع حجم البطالة التي سوف تتأثر بزيادة حجم الاستثمارات ما يؤدي بالتالي لانخفاض معدل التضخم وزيادة الإنتاج وبذلك يرتفع معدل النمو، كما أكد بأن المودعين لن يسحبوا ودائعهم لعدة أسباب منها عدم وجود أي مكان يدر لهم تلك النسبة من الفائدة غير البنوك، وزيادة الأمان التي تتميز بها البنوك وذلك، بخلاف بعض الاستثمارات التي قد يلجأ إليها بعض المواطنين نظراً لعدم معرفتهم بالاستثمار مثل: شراء الذهب والعقارات. وتابع بأن

كل تلك الاستثمارات قابلة للخسارة والتراجع في أي لحظة، وذلك يدفع المواطن إلى إبقاء الودائع في البنوك. مؤكداً أن ما أثير خلال الفترة الماضية من تراجع كبير في نسبة الفائدة لم يؤثر على حجم الودائع، لأنه إذا تراجع سيتراجع حين ذلك مع معدل التضخم، مما يجعل المودعين في أمان.

اقتصاد سلطنة عُمان

انخفض العجز المالي للسلطنة من 5.3 مليار ريال بنهاية عام 2016 إلى 3.5 مليار ريال بنهاية عام 2017 وذلك حسب الاحصائيات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، ومن أهم عوامل انخفاض العجز:

- ارتفاع حجم الإيرادات العامة وارتفاع أسعار النفط.
- استمرار تشديد الانفاق.
- رفع مساهمة الإيرادات غير النفطية مثل الاستثمار في قطاعي الصناعة والسياحة بالدرجة الأساس لما تتمتع به السلطنة من مقومات أساسية تشجع على تطوير القطاعين.

اقتصاد السودان

أصدر بنك السودان المركزي قرارات جديدة تهدف إلى السيطرة على النقد الأجنبي وضمان وجوده داخل أنظمة الدولة وبنوكها، وقرر المركزي أن يصبح مسؤولاً عن الأموال الخاصة بالوزارات والجهات الحكومية التي تكون بالنقد الأجنبي داخلياً وخارجياً وأن تحسب ضمن أرصدة البنك المركزي مع الاحتفاظ بخصوصية وطبيعة تلك الجهات وألزم المركزي السوداني المصارف بالاحتفاظ باحتياطي نقدي قانوني كأرصدة نقدية بالعملة المحلية لدى بنك السودان المركزي بنسبة من جملة الخصوم بالعملة الأجنبية عدا حقوق الملكية، وحظر بنك السودان المركزي بموجب تلك السياسات التي تم ابلاغها إلى المصارف والجهات المعنية تمويل الصرافات وشركات التحويلات المالية بالنقد الأجنبي وتمويل مجالات العمل في تحويل رصيد الاتصالات واستخداماته.

كذلك منع المركزي تمويل عمليات التجارة الداخلية وشراء العربات وتشديد العقارات، كما منع البنوك من تمويل شراء الأسهم والأوراق المالية والعملة الأجنبية وسمح للبنوك التجارية بأن تمنح التمويل مباشرة إلى الجهات دون الرجوع إليه على ألا تزيد عن 25% من محفظة التمويل بالنسبة للجهات الحكومية.

منح بنك السودان المركزي للبنوك حرية تحديد هامش ربح في المعاملات المصرفية والسماح بفتح فروع جديدة أو مكاتب صرف أو وكالات دون الرجوع لبنك السودان المركزي، وتسهيل فتح الحسابات المصرفية للمواطن وحثهم على التوسع في استخدام التمويل الذي يتم عبر الهاتف الجوال ومنصة البيع.

يقوم بنك السودان المركزي بحملة واسعة على تجار العملة أسفرت عن اعتقال عدد كبير من المتعاملين فيها وتراجع قيمتها واستعان السودان (بالإنترنت) لمحاصرة الشركات والجهات التي تتعامل بالخارج ووفقاً لمصدر مسؤول في بنك السودان المركزي تحدث عن خطة بنك السودان للاستفادة من رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية الذي أتاح التواصل مع مراسلي البنوك العالمية.

حدد المركزي أدوات لاستقرار سعر صرف الجنيه السوداني خلال عام 2018 تركز على المرونة في تحديد السعر بجانب الاستفادة من أنظمة الدفع الإقليمية لتسوية المعاملات بين السودان وشركاء التجارة الخارجية.

الاقتصاد الأردني

يعرض تقرير البنك الدولي والمرصد الاقتصادي الأردني تحديثاً لأهم تطورات السياسات الاقتصادية التنموية لآخر ستة أشهر من عام 2017، وتأثير هذه التطورات على مستقبل الاقتصاد. كما ويغطي التقرير التوقعات المستقبلية للاقتصاد الأردني على مستوى المؤشرات الكلية ويتطرق بشكل خاص إلى استراتيجيات تنويع الصادرات بالأخص في قطاعي الصناعة والزراعة.

قال الفاخوري وزير التخطيط والتعاون الدولي الأردني إن معدلات النمو الاقتصادي في الأعوام التي تلت الربيع العربي خلال الفترة (2011-2016) تراجعت إلى متوسط يبلغ 2.6% مقارنة مع 6.6% للأعوام (2005-2010) يعكس هذا التراجع الحاد في النمو مدى تأثير الأوضاع غير المستقرة والنزاعات في المنطقة على الأردن. كما أكد الفاخوري إن الأردن مستمر بالإصلاح الشمولي من خلال زيادة الإيرادات وترشيد الانفاق الجاري والتشغيلي ما أمكن وزيادة الانفاق التنموي الرأسمالي، وأشار إلى أن النفقات الجارية كانت تعادل 67% من الإيرادات المحلية ومن المتوقع أن تصل إلى 92% في نهاية العام الحالي. وعلى صعيد السياسة النقدية، أدى الإطار النقدي الحالي نتيجة الربط بالدولار الأمريكي إلى زيادة أسعار الفائدة 4 مرات منذ كانون الأول 2016 في محاولة للحفاظ على جاذبية الدينار الأردني وقد بين البنك أن ذلك جاء في سياق انخفاض التدفقات النقدية الأجنبية وارتفاع معدلات الدولار مما وضع ضغطاً على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي التي انخفضت إلى 11.7 مليار دولار بنهاية تشرين الأول 2017 وأضاف التقرير إن سوق العمل ما يزال يشهد معدلات بطالة مرتفعة ومشاركة ضعيفة حيث يظل الاقتصاد في حال توازن نمو منخفض.

توقع البنك المركزي الأردني إن فتح الحدود مع العراق يدفع تجاه تحسين آفاق الاستهلاك والاستثمار ولكن في الوقت نفسه رأى البنك بأنه طالما أن الاقتصاد الأردني يعتمد كثيراً على الخارج (ودعم الأسواق في دول الخليج وسوريا والعراق) فإن التراجع على المستوى الإقليمي سيظل يؤثر على الاقتصاد الأردني.

ويمكن ايجاز أبرز ما ورد في تقرير البنك الدولي عن الاقتصاد الأردني بالآتي:

- بقي أداء الاقتصاد منخفضاً في عام 2017.
- توقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى 2.1% بزيادة 0.1 نقطة مئوية عن عام 2016.
- تنوع الصادرات في قطاعي الصناعة والزراعة.
- لايزال قطاع الخدمات المحرك الرئيسي للنمو.
- هناك توقعات بأن يستعيد القطاع الصناعي زخمه على ضوء انتعاش التعدين واستغلال المحاجر وتلاشي أثر انخفاض سعر البوتاس.
- كانت المالية العامة أضعف من المتوقع.
- اتخذت السياسات المالية والنقدية منحى انكماشياً.
- تراجع الإيرادات المحلية بسبب التباطؤ الاقتصادي.
- يتوقع أن يصل العجز المالي الإجمالي إلى 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي بعد نتائج اقتصادية جاءت أضعف من المتوقع.
- على صعيد الطلب، من المتوقع أن يؤدي الاستهلاك والاستثمار الخاص وصافي صادرات السلع والخدمات إلى تحريك نمو الناتج المحلي الإجمالي، غير إنه من المتوقع أن يؤثر الاستهلاك العام والاستثمار العام سلباً على النمو.
- أعلن مصدر حكومي أن الأردن طلب من اليابان قرض بمبلغ (300) مليون دولار أمريكي لدعم موازنة الأردن لعام 2018، وقد سبق أن قدمت اليابان قرض 2017 ضمن برنامج " دعم سياسات التنمية لتعزيز الوضع المالي وبيئة الخدمات العامة في الأردن " بقيمة (250) مليون دولار امريكي خصص لدعم موازنة الأردن للعام 2017 بفترة سماح (10) سنوات ومدة سداد (30) عام. وقد قامت اليابان بتحويل القرض أعلاه إلى الأردن على دفعتين الأولى نهاية عام 2016 بقيمة (85) مليون دولار أمريكي بينما تم تحويل الدفعة الثانية للقرض نهاية عام 2017 بقيمة (170) مليون دولار أمريكي إلى الأردن من خلال " الوكالة اليابانية - جايكا، وهذه الوكالة تهدف إلى تقديم قروض سياسات التنمية لدعم الموازنة لأجل احداث إصلاحات في قطاع الطاقة والمياه والصناعة.

يعود تاريخ العلاقة بين البلدين إلى افتتاح أول سفارة في كلا البلدين إلى عام 1974، وكانت أول زيارة للملك الراحل (حسين بن طلال) إلى اليابان عام 1976 ما يؤكد عمق العلاقات، وقد زار الملك (عبدالله الثاني بن الحسين) اليابان مرات عديدة كان آخرها عام 2014. وبالإمكان القول بأن الأردن حصل من اليابان على ما يقارب (1.3مليار) دولار أمريكي للفترة 1999-2017 منها (527.32) مليون دولار أمريكي على شكل منح، والمبالغ الباقية على شكل قروض ميسرة بالإضافة للقروض أعلاه. وهذا يأتي ضمن سعي الحكومة إلى سد الفجوة التمويلية في الموازنة العامة التي تواجهها.

الاقتصاد المغربي

أنشئ المديرون التنفيذيون في صندوق النقد الدولي على السلطات المغربية وسياساتها الاقتصادية الكلية السليمة وتنفيذها للإصلاحات التي ساعدت على تعزيز صلابة الاقتصاد وتحسين أطر سياسة المالية العامة وزيادة تنويع الاقتصاد ولتدعيم المكاسب المحققة والعمل على تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواءً لشرائح المجتمع المختلفة، شدد المديرون على ضرورة الحفاظ على سلامة السياسة المالية العامة والسياسة النقدية وتكثيف الجهود في مجال الإصلاحات الهيكلية، مع دعمها بإجراءات لتقوية شبكة الأمان الاجتماعي.

قال المديرون إن القطاع المصرفي لا يزال محتفظاً بسلامة أوضاعه وارتفاع رأسماله ولكنهم أكدوا على ضرورة اليقظة المستمرة. ورحبوا باستمرار جهود بنك المغرب لتعزيز قدراته الرقابية تماشياً مع توصيات برنامج تقييم القطاع المالي لعام 2015، بما في ذلك اتباع رقابة أكثر استشرافية وتركيزاً على المخاطر وتثديد متطلبات رصد المخصصات تحسباً للخسائر.

أكد المديرون أهمية التنفيذ المستمر للإصلاحات الهيكلية واسعة النطاق وأشاروا إلى أن استمرار الجهود لتحسين بيئة الأعمال بما في ذلك تحسين الحوكمة والتعليم والتدريب المهني التي ستكون أساسية لتخفيض البطالة، وخاصة بين الشباب، وزيادة مشاركة النساء في سوق العمل حيث يتطلع المديرون لتحقيق مكاسب أكبر في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد وتفعيل عمل مجلس المنافسة.

الاقتصاد الإيراني

انخفضت قيمة التومان الإيراني أمام الدولار، حيث بلغت قيمة التومان 4985 تومان مقابل الدولار الواحد في شباط 2018، وهو رقم لم تصل إليه أسعار الصرف من قبل، بينما يبلغ السعر الرسمي لدى البنك المركزي الإيراني 3700 تومان، وقد اعتقلت السلطات الإيرانية 775 شخصاً في نفس الشهر من عام 2018 لأنهم يثيرون اضطراباً في أسواق الصرف.

في السياق ذاته عد مساعد الرئيس للشؤون الاقتصادية د. محمد نهاوند يان، خلال اجتماع غرفة التجارة الإيرانية، إن أسباب ارتفاع سعر الدولار أمام الريال ليست اقتصادية، وأن الحكومة تحاول تحقيق

الاستقرار في السوق وتثبيت السعر، مشيراً إلى أن البنك المركزي الإيراني سيضخ المزيد من العملة الصعبة في الأسواق، وإن حكومة روحاني ضببت التضخم الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع، فإن قامت بتثبيت السعر بشكل مصطنع، فإن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم وارتفاع أسعار صرف العملة الصعبة أمام المحلية بنحو ثلاثة أضعاف الأسعار الحالية، مشيراً إلى أن العوامل والمسببات الحالية لارتفاع سعر الدولار نفسية وسياسية وغير اقتصادية.

صرح رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس الشورى الإيراني السيد محمد رضا بور ابراهيمي، إن أسعار الصرف المرتفعة حالياً ليست واقعية، وإن سعر صرف الدولار أثر بشكل غير مباشر على أسعار السلع مؤخراً وهو ما يجب ضبطه سريعاً، وإن الإيرانيين قبلوا مؤخراً على شراء الدولار من السوق السوداء وهو ما زاد الأمور تعقيداً.

تجدر الإشارة إلى أن سعر التومان يتعرض للتذبذب متأثراً بعوامل خارجية وداخلية أبرزها الاحتجاجات التي شهدتها إيران نهاية كانون الأول 2017 وبداية كانون الثاني 2018 ويأتي الانخفاض بعد إن أعلن الرئيس دونالد ترامب عن فرض العقوبات على أن تكون المرة الأخيرة، مشروطاً تعديل الاتفاق النووي بالتزامن مع فرض عقوبات جديدة على أفراد وكيانات على علاقة بالملف النووي الإيراني وحقوق الإنسان.

ومن أسباب انخفاض العملة:

- لا تمتلك إيران سوق حر للعملة، وتتحكم السلطات في سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي، وإن عدم ارتفاع سعر الصرف تبعاً لمعطيات السوق بشكل دوري يسبب هذا الانخفاض المفاجئ للعملة.
- تضع الحكومة الإيرانية موازناتها كل عام وفقاً لسعر صرف الريال مقابل الدولار، الذي تحدده قبل نهاية العام المالي وعندما يكون هناك عجز في الموازنة تسمح الحكومة لسعر صرف الريال بأن يرتفع مقابل الدولار بشكل متعمد لتقليص عجز الموازنة.

واجهت إيران مشكلة في الحصول على سيولة من العملة الصعبة هذا العام (2018) واضطرت حسب تقرير غير رسمي إلى ضخ كميات من الدولارات الموجودة لدى البنك المركزي لكن ذلك لم يحل المشكلة كما اتخذ البنك المركزي الإيراني إجراءات كرفع سعر الفائدة إلى 20% في محاولة لتشجيع الإيرانيين على ضخ أموال أكثر في النظام المصرفي، ومن شأن هذه الإجراءات أن ترفع سعر الريال.

الاقتصاد التركي

تأثرت الليرة التركية بشكل كبير حال إعلان الرئيس الأمريكي قرار انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني مايس 2018 الأمر الذي أدى إلى قفزة كبيرة في سعر صرف الليرة أمام الدولار الأمريكي حيث ارتفع الدولار من 4.28 إلى 4.38 ليرة لكل دولار كما تراجع مؤشر البورصة وخلق نوع من الارباك في السوق المالي التركي. **وقد قرر البنك المركزي التركي رفع حجم بيع العملة اليومي معروضات الدولار في المزاد من 1.25 مليار دولار إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في محاولة لدعم الليرة التي شهدت تراجعاً كبيراً منذ مطلع عام 2018 حيث أعلن وزير الاقتصاد التركي بأن تركيا ستواصل تعاملاتها التجارية مع إيران بأكبر قدر ممكن وضمن الأطر المتاحة ولن تهتم إلى القرار الأمريكي.**

تراجع سعر صرف الليرة التركية بصورة حادة أمام اليورو والدولار بعد أن سجل صرف اليورو مقابل الليرة التركية 5.23 ليرة والدولار 4.39 ليرة مقابل الليرة التركية، كما تطرقت بعض التقارير الاقتصادية إلى إنه ومنذ مطلع العام الحالي فقدت الليرة 15.7% من قيمتها مقابل اليورو و 15% مقابل الدولار.

الاقتصاد المقدوني

أدت الفيضانات التي وقعت في مقدونيا شهر آب عام 2016 والمشاكل السياسية، بالإضافة إلى التباطؤ الاقتصادي إلى وقف عملية ضبط أوضاع المالية العامة التي من المقرر استئنافها في عام 2018. سيكون التحسن بطيئاً حيث يعاني الاقتصاد المقدوني من مشاكل عديدة، وتحمل العائدات عبء التهريب من دفع الضرائب وحجم الاقتصاد غير المنظم ومعدل ضريبة الدخل ومؤسسة واحد بنسبة 10%. علاوة على ذلك، يهدف اجتذاب واستبقاء الاستثمار الأجنبي ليمنح المستثمرين إعفاءات ضريبية لمدة 10 سنوات وحرية الوصول إلى الخدمات العامة. يتعلق 80% من الإنفاق العام بالأجور والمعاشات والتحويلات الاجتماعية وفائدة الدين ولا يوفر سوى قدر ضئيل من المرونة. وقد أدى العجز في تشييد البنى التحتية إلى زيادة الدين العام الكبير والمتنامي الذي كان يحتفظ به 69% من الدائنين الأجانب والمقيد باليورو وهي عملة مربوطة بالعملة المحلية.

من المتوقع أن يظل عجز الميزان التجاري مرتفعاً وستعوض الزيادة في صادرات الشركات الأجنبية المتصلة بتنمية قدراتها الإنتاجية المحلية والتعافي في منطقة اليورو بزيادة مشتريات السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية.

المشكلة الأكبر التي يعاني منها الاقتصاد المقدوني هو المشهد السياسي الداخلي المضطرب الذي يؤثر بشكل مباشر في استقطاب المستثمرين، حيث أدت الانتخابات المبكرة التي جرت في كانون الأول 2016 في نهاية المطاف إلى تشكيل حكومة ائتلافية في آيار / 2017، تتألف من الديمقراطيين الاجتماعيين لرئيس الوزراء الجديد زوران زئيف، مع 49 مقعداً في البرلمان من أصل 120 مقعداً للأقلية الألبانية.

سوف تستمر البلاد في مواجهة العديد من التحديات: قوة الائتلاف الحكومي، وزيادة الاستقطاب العرقي للمجتمع، وعملية انضمام البلاد إلى الاتحاد الأوروبي والنااتو. ويؤدي هذا الوضع إلى توشي الحذر لدى المستثمرين. وبينما تستفيد الشركات الأجنبية من المزايا الضريبية الكبيرة وتكاليف العمالة المنخفضة في المناطق الصناعية والتكنولوجية (المناطق المعفاة من الرسوم الجمركية)، فإنها تواجه نقصاً في اليد العاملة الماهرة وعدم كفاية البنية الأساسية وعدم كفاية الموارد المخصصة للبحث والتطوير والمدفوعات والنظام القانوني، فضلاً عن أعمال الشركات الأجنبية.

من شأن ثبات واستقرار المشهد السياسي المحلي المقدوني الذي عانى الاضطرابات لمدة عامين أن يضع حداً للانخفاضات الدورية في الاقتصاد المقدوني، وهي فرصة جيدة للحكومة الحالية من إن تزيد من مستوى النمو الاقتصادي للبلاد. بعد الحذر من الأزمة السياسية الطويلة من المتوقع ان تتم استعادة الثقة وينبغي أن يحتفظ الاستثمار العام بزخمه بإنشاء البنى التحتية للطرق السريعة والسكك الحديدية (الممر الثامن بين ألبانيا وبلغاريا والممر العاشر بين صربيا واليونان) بفضل التمويل المقدم من بنك الاستثمار الأوروبي والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. كما ينبغي أن تستفيد القطاعات الصناعية وقطاعات البناء من هذه الديناميكية وأن يظل استهلاك الأسر قوياً يعززه نمو الوظائف وتحويلات العمال المهاجرين. وينبغي أن يستمر تفضيل الائتمان الأسري من خلال سياسة نقدية تتكيف مع سلامة القطاع المصرفي. أخيراً، ستشعر صادرات السيارات والمنتجات الكيماوية والبلاستيك والمنسوجات ومواد البناء والزجاج الغذائي بفوائد الانتعاش الاقتصادي الأوروبي، غير أنه بالنظر إلى أن واردات السلع الرأسمالية المتصلة باسترداد الاستثمار ستزداد في الوقت نفسه، يتوقع أن تكون مساهمة التجارة في النمو منخفضة إلى حد ما أي أن التحسن سيكون بطيئاً وسيحتاج لفترة من الزمن.

الاقتصاد البلغاري

نشر المعهد الإحصائي البلغاري دراسة عن توقعاته للاقتصاد البلغاري في عام 2018، حيث من المتوقع أن يظل استهلاك الأسر المعيشية هو المساهم الرئيسي في النمو، على الرغم من ارتفاع التضخم قليلاً، إذ ستستفيد الأسر المعيشية من الأجور المرتفعة الناجمة عن الافتقار إلى قوة عاملة ماهرة ترتبط بعدم كفاية التدريب والهجرة. كما أن زيادة الحد الأدنى للأجور ونمو فرص العمل ستعزز أيضاً (حيث تصل البطالة إلى أدنى مستوياتها التاريخية) 6.7% في تشرين الأول 2017. وفي الوقت نفسه، ساعدت الأرباح المصرفية المرتفعة وانخفاض القروض المتعثرة على تدعيم القطاع المصرفي، الذي ضعف في عام 2014 بانهياء رابع أكبر بنك في البلاد. بالإضافة إلى انخفاض أسعار الفائدة سيستمر هذا في تشجيع الاقتراض سواء من قبل الأسر أو الشركات، ويستفيد الاستثمار الخاص من اتجاهات التصدير الإيجابية فضلاً عن الانتعاش في العقارات السكنية. وسيعزز البناء أيضاً استثمارات عامة قوية مقترناً بتحسين استخدام الصناديق الهيكلية الأوروبية حيث سيكون نمو السياحة أكثر تواضعاً بسبب استقرار

الوضع الأمني في تركيا، حيث استفادت البلاد بشكل عام من تراجع تركيا كوجهة سياحية. مع ذلك، ستستمر صادرات السلع بدعم من الطلب للاتحاد الأوروبي (67% من الصادرات).

تنص ميزانية عام 2018 على زيادة كبيرة في الإنفاق على التعليم (ارتفاع مرتبات المعلمين)، والحماية الاجتماعية (المعاشات التقاعدية العليا) والدفاع. ومن المتوقع أن تزداد الاستثمارات العامة بنسبة 50% وذلك بفضل تنفيذ مشاريع البنى التحتية بمساعدة الصناديق الهيكلية الأوروبية. وعلى الرغم من ارتفاع الإنفاق سيبقى عجز المالية العامة ضعيفاً في عام 2018 نتيجة ارتفاع الإيرادات الضريبية. وسيعزز ذلك الطلب المحلي، وتحسين تحصيل الضرائب، ومنح ترخيص التشغيل لمطار صوفيا الجديد، الذي يهدف الدخل منه إلى تعزيز السكك الحديدية الوطنية المثقلة بالديون. وعلى الرغم من إنقاذ البنك المركزي من عبء الديون في الفترة 2014-2015، ظل عبء الدين العام متواضعا. وتعزى الزيادة في عام 2016 إلى التمويل المستخدم لتعزيز احتياطات الحكومة، وبفضل العجز الضعيف والنمو فوق متوسط أسعار الفائدة ينبغي تخفيف عبء الدين.

على الرغم من اتجاه الصادرات المواتي فإن العجز التجاري سيبقى كبيراً الذي يبلغ 5.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 (بسبب الطلب الداخلي الحيوي وارتفاع أسعار الطاقة) وسيعوض هذا العجز فائض الخدمات البالغ 7.4% الذي يتولد عن النقل البري والسياحة على شواطئ البحر الأسود، ولكن يمكن أن يقلل مع سفر المزيد من البلغاريين إلى الخارج. وفي الوقت نفسه، تجاوزت التحويلات من العمال الأجانب والإعانات الأوروبية 3.4%، ويساعد فائض الحساب الجاري والصناديق الأوروبية والاستثمارات الأجنبية المباشرة على تغذية احتياطات النقد الأجنبي التي تضمن وفرة (أكثر من 9 أشهر من الواردات) مصداقية الربط بين اليورو والليورو. كما انها تسمح بالتسديد التدريجي للدين الخارجي (70.7% من الناتج المحلي الإجمالي).

سبق وان تعرضت بلغاريا إلى أزمة اقتصادية أحدثت ضجة كبيرة في سوق الأوراق المالية البلغارية وذلك بإعلان افلاس بنك التعاون التجاري نتيجة تلاعبات واختلاسات مالية، وبادرت الحكومة البلغارية إلى اجراء تحديث وتعديلات على الموازنة من أجل التغلب على الأزمة والبدء بسداد ديون البنك المذكور. وتعرضت بلغاريا إلى هزة مالية عندما قام مدير بنك كورب التجاري بفساد إداري أدى إلى ضياع ما يقارب 4 مليار ليفا ومن ثم هروبه إلى سويسرا وبعد ذلك إلى إحدى دول يوغسلافيا سابقا مما انعكس ذلك سلبا على الوضع المالي لبلغاريا.

وفقا لبيانات الناتج المحلي الإجمالي الكامل التي نشرها المعهد الإحصائي. حيث تم تأكيد نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 3.6% في الفصل الثاني، وهو تحسن هامشي عن نتيجة الفصل الأول. ولا يزال النمو مدفوعا باستهلاك الافراد المعيشي ونمو الصادرات، وتشير المؤشرات الرئيسية إلى أن الزخم

سيستمر طوال بقية السنة. استقرت البطالة عند أدنى مستوى لها في شهر آب 2017، مما يشير إلى أن استهلاك الأفراد يبقى واحد من المحركات الرئيسية للنمو على المدى المتوسط. كما استمر الانتاج الصناعي في النمو بوتيرة سنوية قوية في شهر تموز 2017، وإن كان أقل بقليل من المعدلات العالية التي سجلت في منتصف أيلول لنفس السنة.

استناداً إلى برنامج التقارب (الصادرات من الاتحاد الأوروبي)، فإن فجوة الناتج التي أعادت اللجنة المختصة حسابها إلى -0.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2017 و 2018 بسبب معدلات النمو القوية لعام 2017، من المتوقع أن تغلق فجوة الناتج السلبي تماماً في عام 2019 وأن تنتقل إلى منطقة إيجابية في عام 2020 عند 0.5%. وعلى الرغم من تحسين النمو إلا إن وضع الفساد المستشري مازال مصدر قلق، حيث تشير بيانات للبرلمان الأوروبي أن الفساد يبدد ما يقارب من 15% من الإنتاج المحلي الإجمالي لبلغاريا. والبلاد لا تحرك ساكناً لمنع خروج العمال إلى الغرب بحثاً عن أجور أفضل لذا قد تقلص عدد السكان إلى سبعة ملايين مقارنة بثمانية ملايين من قبل في السنوات الخمس عشر الماضية، والحد الأدنى للأجور في بلغاريا يبلغ 544 يورو و (640 دولاراً) في ألمانيا. أن تقلص السكان المنتجين في بلغاريا نتيجة الهجرة يعرقل الاقتصاد، ورغم أن الإنتاج المحلي الإجمالي يتصاعد للعام الخامس لكن يتوقع أن يظل معدل النمو الاقتصادي في ذيل قائمة النظراء، مما يعزز عمليات رحيل السكان.

الاقتصاد الأمريكي لشهر آيار 2018

أبقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب التهديد مخيماً على حلفاء الولايات المتحدة بوضع حد للإعفاءات الممنوحة لهم من الرسوم الجمركية على الصلب والألومنيوم مطالباً هذه البلدان بتقديم تنازلات. وقد حظيت دول من بينها كندا والمكسيك والاتحاد الأوروبي وكوريا الجنوبية بإعفاءات من الرسوم الجمركية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في آذار والتي بلغت نسبة 25% على الصلب و 10% على الألومنيوم. وتعد الصين هي الهدف الأول لهذه التدابير التجارية العقابية، إلا أنها تهدد الآن بالتحول إلى حروب تجارية مع عدد من الدول الحليفة للولايات المتحدة والتي تتوعد بدورها باتخاذ إجراءات مماثلة بحق عدد من المنتجات الأمريكية. وتنعكس هذه الأجواء على الأسواق المالية والاقتصاد الأمريكي، إذ تعاني عدة شركات من زيادة كلفة انتاج هذين المعدنين، لكن الرئيس يركز على ما يبدو على العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الكثير من الشركاء التجاريين على غرار الاتحاد الأوروبي. بلغ حجم الصادرات الأوروبية من الصلب والألومنيوم إلى الولايات المتحدة 7,7 مليار دولار العام 2017 وأعلن (ترامب) أن العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الاتحاد الأوروبي يتخطى 150 مليار دولار، معتبراً أن ذلك لا يمكن تبريره. بينت الخبرة الاقتصادية في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن ستيفاني سيغال إن كان هذا العنصر الوحيد الذي يتم التذرع به، فمن الممكن تسويته بشراء بضع طائرات بوينغ

إضافية لكن هذا لا ينطبق على المسائل البنيوية المطروحة مع الصين والتي قد تحدث فرقاً كبيراً على المدى البعيد. وأضافت في تصريحات أدلت بها "أخشى أن نضطر من أجل التغلب على الصين أن نحدث أضراراً كبيرة من غير أن نتوصل إلى نتيجة".

حرص (ترامب) على عدم كشف أوراقه خلال لقاءه الأخير الذي جرى مع الرئيس الفرنسي (إيمانويل ماكرون) الذي زار واشنطن، غير أن الرئيس الفرنسي ندد أمام الكونغرس بالسياسات الحمائية وقال في كلمة ألقاها "إننا بحاجة إلى تجارة حرة وعادلة مؤكداً أن حرباً تجارية بين الحلفاء لا تلائم مهمتنا ولا تاريخنا ولا التزاماتنا الحالية حيال الأمن العالمي".

حرصت المستشار الألمانية على عدم التماس إعفاءات ضريبية مكتفية بالقول إن القرار النهائي بشأن الإعفاءات يعود للرئيس ترامب. غير أن الاتحاد الأوروبي أعلن بوضوح أنه سيرد بالمثل في حال تكبده أضراراً بشكل مستديم بسبب الرسوم الجمركية الأمريكية وقد وضع قائمة من المنتجات الأمريكية البارزة لهذا الغرض، من بين الحلفاء التقليديين الآخرين للولايات المتحدة، تخوض كندا والمكسيك محادثات حثيثة مع واشنطن حول إعادة التفاوض في اتفاقية التبادل الحر لدول أمريكا الشمالية (نافتا) الساري تنفيذها منذ 1944.

يعقد المفاوضون الرئيسيون اجتماعاً جديداً ستعرف خلاله أوتاوا ومكسيكو ما إذا كانت الولايات المتحدة ستمدد الإعفاءات الممنوحة لها. وقد بلغت قيمة واردات الولايات المتحدة من الصلب والألومنيوم عام 2017 نحو 12 مليار دولار من كندا و3 مليارات دولار من المكسيك. ويجدر بالذكر أن واشنطن اتخذت قرار فرض رسوم جمركية بالأساس لحماية الصناعة الأميركية تحت شعار ضرورات الأمن القومي، لكن لا يظهر بوضوح اليوم ما هو الهدف الأخير لإدارة (ترامب). وقال كبير مستشاري البيت الأبيض الاقتصادي (لاري كودلو) إن من أجل تمديد الإعفاءات تترقب واشنطن تنازلات من الأوروبيين ولا سيما في قطاع السيارات وهو ما لا يرتبط للوهلة الأولى بذرائع الأمن القومي التي ذكرت في الأساس، كما أن حجج الأمن القومي قد تكون سيفاً ذا حدين.

لفتت أستاذة الاقتصاد في جامعة سيراكوز (ماري لوفلي)، إلى أن منزلق فرض الرسوم الجمركية يعد خطراً على الكثير من الأصعدة لأنه قد يشكل صكاً على بياض للدول الأخرى التي قد تستخدم هي أيضاً هذه الوسيلة كما أوضحت الأستاذة (ستيفاني سيغال) حين تبادرون إلى ذلك يصبح من الصعب الاحتجاج على دول أخرى أن تستخدم حججاً مماثلة.

حذر الخبير الاقتصادي المتخصص في الولايات المتحدة لدى مركز أوكسفورد ايكونوميكس (غريغوري داکو) من أنه في حال لم تمدد واشنطن الإعفاءات وقرر شركاؤها التجاريون الرد ستكون هناك ثمة أخطار بأن نشهد صدمة حقيقية في سلسلة الإنتاج مع انعكاسات سلبية في أسواق المال.

أعرب صندوق النقد الدولي عن قلقه من ارتفاع معدل الديون العالمية مبيناً أن على الحكومات استغلال النمو الاقتصادي القوي الحالي لتعزيز أوضاعها المالية. كما حذر الصندوق من ارتفاع المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي. وعلى الرغم من التحذيرات السابقة إلا أن الصندوق كشف عن أن القطاع المصرفي أصبح أكثر مرونة منذ الأزمة المالية العالمية. وبصفة عامة اتسم تقرير التقييم العام للتوقعات الاقتصادية بالتفاؤل في الأجل القريب، لكنه أشار إلى وجود مخاطر أوضح بعضها بشكل مفصل في تقريرين، أحدهما بشأن استقرار النظام المالي والآخر يركز بشكل خاص على التمويلات الحكومية في جميع أنحاء العالم.

فيما يتعلق بالحكومات بين صندوق النقد الدولي أن هناك حاجة لاتخاذ إجراء حاسم من خلال تحسين أوضاعها المالية فعندما يكون الأداء الاقتصادي قوياً يكون لدى الحكومات مجال أوسع لاستخدام التخفيضات الضريبية أو زيادة الإنفاق العام لمواجهة الانكماش المستقبلي. ويعني التحرك الفوري أنه من غير المحتمل أن تجد الحكومات صعوبة في اقتراض الأموال التي تحتاجها عندما يضعف الاقتصاد. ووجه الصندوق انتقاداً للولايات المتحدة، بلغة مختارة بعناية حيث تشرع إدارة الرئيس (دونالد ترامب) في إجراء تخفيضات ضريبية.

يرى الصندوق أن من الضروري تعديل سياسة الولايات المتحدة لضمان انخفاض نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في المدى المتوسط، وأن الولايات المتحدة يجب أن تتحرك في الاتجاه المعاكس تماماً لما تخطط له حالياً، ويحذر الصندوق من مخاطر عدم الاستقرار المالي العالمي، ويتعلق هذا التحذير جزئياً بالديون الحكومية المرتفعة لكنه لا يقتصر عليها. يمكن أن يؤدي ارتفاع التضخم واستجابات البنوك المركزية برفع أسعار الفائدة إلى تفاقم مشاكل الديون، كما يمكن أن يؤثر على أسعار الأصول المالية. كما يرى التقرير أن النظام المصرفي العالمي أقوى الآن مما كان عليه في وقت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لكنه يشدد على ضرورة استمرار الإصلاحات.

أبدت الولايات المتحدة والصين تفاؤلاً محدوداً بالتوصل إلى اتفاق نهائي وفوري وبعد أشهر من التتديد بالعجز التجاري الضخم إزاء الصين واتهامها بممارسات غير نزيهة أوفد الرئيس الأمريكي وزير الخزانة (ستيفن منوتشين) إلى الصين وتأتي الزيارة في وقت تواجه فيه الصين تهديداً باحتمال فرض رسوم كمركية جديدة اعتباراً من مايس 2018، حيث يسعى (ترامب) إلى حمل الصين على فتح أسواقها أكثر أمام المنتجات الأمريكية.

أفادت صحيفة "تشيانا ديلي" الرسمية بأن بكين تود أن تسفر المحادثات عن حلول عملية لإنهاء النزاع الراهن ورأت إمكانية سير المحادثات على نحو جيد إذا توافرت لدى الوفد الأمريكي الرغبة الحقيقية للاستماع وليس الحديث فقط. وأكدت الصحيفة أن الصين ستنتال دعماً قوياً من المجتمع الدولي كونها

من أنصار العولمة والتجارة الحرة والتعددية، ولفتت إلى أن الولايات المتحدة تريد الوصول على نحو أكبر إلى الأسواق الصينية لكن عليها عدم استخدام الإجراءات التجارية كأداة لإرغام الصين على فتح أبوابها.

أعلن وزير التجارة الأمريكي (ويلبور روس) أن خطة الصين لتحويل نفسها إلى محور للتكنولوجيا العالمية هي خطة مخيفة وتعرض الملكية الفكرية للولايات المتحدة للخطر. وقال (روس) أن خطة بكين للنمو الاقتصادي التي تحمل اسم "صنع في الصين 2025" تحدد استراتيجية البلاد للسيطرة على كل صناعة حديثة من الفضاء إلى الاتصالات والروبوتات والسيارات الكهربائية. وقد وصف (روس) السرقة المتكررة للتكنولوجيا الأمريكية بأنها مشكلة كبيرة جداً مشيراً إلى أن هذه المشكلة مستمرة ولا نهاية لها. وهددت واشنطن بفرض رسوم على بضائع صينية بقيمة 50 مليار دولار. فيما تقدمت الولايات المتحدة بشكوى لدى منظمة التجارة العالمية في هذا الإطار، بعد تصعيد التوتر بين البلدين الذين تبادلوا التهديدات برفع الرسوم الجمركية على حزمة كبيرة من البضائع.

كما وصف استراتيجية الصين بأنها تهديد مباشر إلى الولايات المتحدة، وقال (لايتهايزر) أن الواردات التي تستهدف الرسوم تطل الصناعة التي تعد جوهر خطة صنع في الصين 2025. وحذر من أن الصين تراجع براءات الاختراع الأمريكية وتسجلها في الدخل لتمنع المالكين الشرعيين للتكنولوجيا من بيع أفكارهم داخل الصين.

أعلنت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) عن أرقام تقيد أن تخمة المعروض النفطي العالمي انتهت تقريباً وهو ما يرجع في جانب منه إلى اتفاق خفض الإمدادات الذي تقوده المنظمة منذ كانون الثاني 2017 والزيادة السريعة في الطلب العالمي. ذكر أحدث تقرير للمنظمة أن الدول المنتجة تنفذ خفضاً أكثر من المطلوب بموجب الاتفاق في حين أشار إلى أن جهات منتجة لا يشملها الاتفاق مثل شركات النفط الصخرية الأمريكية بدأت تواجه قيوداً على إنتاجها المستقبلي. وأبلغت السعودية، أكبر مصدر للنفط في العالم، المنظمة بأنها خفضت إنتاجها في نيسان 2018 إلى أقل مستوى منذ دخول اتفاق خفض الإمدادات حيز التنفيذ في كانون الثاني 2017.

بين تقرير "أوبك" أن احتياطات النفط في الدول الصناعية الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية هبطت في آذار 2018 إلى 9 ملايين برميل فوق متوسط خمس سنوات انخفاضاً من 340 مليون برميل فوق ذلك المتوسط في كانون الثاني 2017. وأن سوق النفط تلقى دعماً في نيسان 2018 من تجدد المشكلات الجيوسياسية وانخفاض مخزونات المنتجات وقوة الطلب العالمي. وقد ساعد الاتفاق المبرم بين "أوبك" وبعض الدول المنتجة خارجها بقيادة روسيا لخفض الإمدادات وتصريف تخمة المعروض في وصول أسعار الخام إلى 78 دولاراً للبرميل وهو أعلى مستوى له منذ 2014.

كان الهدف من خفض الإمدادات تقليل مخزونات النفط لتصل إلى متوسط الخمس سنوات، لكن وزراء نفط أوضحوا أن هناك مقاييس أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان مثل الاستثمارات في القطاع مشيرين إلى أنهم لا يتعجلون تخفيف القيود المفروضة على الإمدادات. وأظهر التقرير أن "أوبك" تخفض في الوقت الراهن الإمدادات بمعدل أكبر من الذي التزمت به المنظمة بموجب الاتفاق.

ارتفع إنتاج "أوبك" بنحو 12 ألف برميل يومياً فقط في نيسان 2018 ليصل إلى 31,93 مليون برميل يومياً. ويقل ذلك بنحو 800 ألف برميل يومياً عن الكمية التي يحتاجها العالم هذا العام.

ساعد النمو القوي في الطلب بفضل تحسن الاقتصاد العالمي على التخلص من التخمة. ورفعت "أوبك" توقعاتها لنمو الطلب العالمي قليلاً هذا العام إلى 1,65 مليون برميل يومياً. وتسبب ارتفاع أسعار الخام في نمو إمدادات المنتجين المنافسين وسيل في إمدادات النفط الصخري الأمريكي. وتتوقع "أوبك" نمو الإنتاج من خارجها بمقدار 1,72 مليون برميل يومياً هذا العام وهو ما يزيد على نمو الطلب العالمي لكن المنظمة تتوقع وجود عقبات أمام النمو في المستقبل ومن بين تلك العقبات بطء وتيرة الاستثمارات في قطاع النفط.

ورد في تقرير صادر عن البنك الدولي إنه من المتوقع أن يصل متوسط أسعار النفط إلى 65 دولاراً للبرميل خلال عام 2018 مقارنة بـ 53 دولاراً للبرميل عام 2017 وذلك نتيجة للطلب القوي من المستهلكين وانضباط منتجي النفط فيما سترتفع أسعار المعادن بنسبة 9% لعام 2018 بسبب ارتفاع الطلب والقيود على العرض. وقال المدير الأول لاقتصاديات التنمية في البنك الدولي أن تسارع وتيرة النمو العالمي وارتفاع الطلب هما عاملان مهمان وراء ارتفاع الأسعار على نطاق واسع في معظم السلع وتوقعات ارتفاع أسعار السلع الأولية في المستقبل، وفي الوقت نفسه تضيف تدابير السياسات التي تجري مناقشتها حالياً حالة عدم اليقين إلى التوقعات.

من المتوقع أن يتراوح متوسط أسعار النفط حوالي 65 دولاراً للبرميل خلال عام 2019 أيضاً. كما توقع انخفاض الأسعار عن مستويات شهر نيسان 2018، ولذلك ينبغي دعمها بمواصلة ضبط الإنتاج من قبل أوبك والمنتجين من خارجها.

تشمل المخاطر التي تواجه ارتفاع الأسعار وفقاً للتنبؤات فرض قيود على إنتاج النفط الصخري الأمريكي، والمخاطر الجيوسياسية في العديد من البلدان المنتجة ومخاوف من أن الولايات المتحدة قد لا تتخلى عن فرض عقوبات على إيران.

تشمل المخاطر السعودية التي تواجه توقعات أسعار المعادن قوة الطلب العالمي عن المتوقع ويمكن انخفاض المعروض بسبب بطء إدخال الطاقات الجديدة وفرض عقوبات تجارية على البلدان المصدرة

للمعادن وتدابير تتعلق بالسياسات في الصين. وتشمل المخاطر السلبية نمواً أبطأ من المتوقع في الأسواق الناشئة الرئيسية وإعادة تشغيل الطاقات الخاملة وتخفيف السياسات المتعلقة بالتلوث في الصين.

هناك تركيز على المشهد المتغير للبلدان المصدرة للنفط بعد انهيار أسعار النفط عام 2014. وكان هبوط أسعار النفط قد أدى إلى تآكل الإيرادات المرتبطة بالنفط، مما أسفر عن خفض الإنفاق الحكومي بشكل مفاجئ الأمر الذي زاد من تراجع وتيرة نشاط القطاع الخاص في العديد من المناطق. كما أدى التفاوت في الدخل وعدم الاستقرار السياسي إلى إضعاف قدرة البلدان المصدرة للنفط على مواجهة انخفاض أسعار النفط وبين (إيهان كوسا) مدير مجموعة آفاق اقتصاد التنمية بالبنك الدولي " أن مصدري النفط الذين يتمتعون بأنظمة صرف مرنة واحتياطيات مالية كبيرة نسبياً واقتصاد أكثر تنوعاً حققوا نتائج أفضل من غيرهم منذ انهيار أسعار النفط. ومع ذلك، لا يزال معظم مصدري النفط يواجهون تحديات كبيرة في الموازنة فيما يتعلق بتوقعات الإيرادات التي ضعفت منذ عام 2014".

عقد البنك الاحتياطي الفدرالي اجتماع السياسة النقدية، وكما هو متوقع على نطاق واسع ثبت البنك أسعار الفائدة الرئيسية على المدى القصير دون تغير في نهاية اجتماع السياسة النقدية، وأقر البنك الفدرالي بأن التضخم في ارتفاع، لكنه لم يقدم الكثير عن الرؤية المستقبلية ولم تشهد الزيادة المفاجئة في أسعار المستهلكين والتباطؤ الأخير في التوسع الاقتصادي الأمريكي في الفصل الأول أي إشارات من المسؤولين. وأن قرار الإبقاء على أسعار الفائدة ثابتة عند 1.50% إلى 1.75% كان قراراً بالإجماع.

لم يقدم بيان اللجنة الفدرالية للسوق المفتوح (FOMC) الكثير من التفاصيل حول إمكانية رفع سعر الفائدة بشكل أسرع من المتوقع.

أظهر بيان اللجنة للسوق المفتوحة أنه على أساس 12 شهر كان التضخم والتضخم الأساسي يقتربان من المستوى المستهدف عند 2.0%. وهذا يشير إلى أن اللجنة الفدرالية كانت في طريقها نحو تطبيع أسعار الفائدة بعد أن انخفضت أسعار الفائدة في البداية إلى أدنى مستوياتها التاريخية.

أشار المسؤولون إلى تفضيلهم لارتفاع أسعار الفائدة ثلاث مرات هذا العام. فيما أظهرت البيانات الاقتصادية الأخيرة أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال يتوسع، ولكن معدل النمو الاقتصادي كان يرتفع بوتيرة أبطأ. ووفقاً لإدارة التجارة فقد شهد إجمالي الناتج المحلي الأمريكي ارتفاعاً بنسبة 2.3% خلال الأشهر الثلاثة للفصل الأول من عام 2018. وقد أظهرت بيانات التضخم أن مقياس التضخم المفضل للبنك الاحتياطي الفدرالي الممثل في مؤشر أسعار نفقات الاستهلاك الشخصي الأساسي وصل تقريباً إلى 2.0%.

ورد في بيان اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة أن التضخم السنوي " من المتوقع أن يقترب من هدف اللجنة المتمثل عند 2.0% على المدى المتوسط" مما يشير إلى أن المسؤولين على استعداد لانتظار

التضخم ليتجاوز هدف التضخم المستهدف بنسبة 2.0%. وسط محافظة بنك الاحتياطي الفدرالي على وجهة نظر متفائلة عندما كان التضخم ضعيفاً ووصفه بأنه مؤقت.

كان الاستنتاج العام من اجتماع السياسة النقدية هو أن اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة على استعداد لتحمل ارتفاع التضخم فوق 2.0% على المدى القصير، ومع توقع قيام البنك الاحتياطي الفدرالي برفع أسعار الفائدة في اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) في حزيران 2018 وهذا يترك الباب مفتوحاً أمام رفع نسبة الفائدة مرتين بالعام الجاري. حيث يعتمد الكثير من هذا على كيفية تقدم الاقتصاد الأمريكي بالإضافة إلى الضغوط التضخمية التي يمكن أن تحدد نتيجة عدد زيادات الفائدة لبقية هذا العام.

التجارة الدولية للولايات المتحدة من السلع والخدمات لشهر آذار 2018

أعلن مكتب الإحصاء الأمريكي ومكتب الولايات المتحدة للتحليل الاقتصادي بأن العجز في السلع والخدمات في شهر آذار 2018 بلغ (49,0) مليار دولار، حيث سجل انخفاضاً بمقدار (8,8) مليار دولار مقارنة بشهر شباط 2018 الذي بلغ فيه العجز التجاري (57,7) مليار دولار وبلغ مجموع الصادرات الأمريكية من السلع والخدمات في آذار 2018 (208,5) مليار دولار لتسجل بذلك ارتفاعاً بنحو (4,2) مليار دولار مقارنة بشهر شباط 2018 وبلغ مجموع الواردات الأمريكية في آذار 2018 (257,5) مليار دولار حيث سجلت انخفاضاً بنحو (4,6) مليار دولار مقارنة بشهر شباط 2018.

حجم التجارة ما بين العراق والولايات المتحدة

يبين الجدول أدناه حجم التبادلات التجارية الإجمالية للولايات المتحدة مع العراق لغاية نهاية شهر كانون الأول 2017 حسبما نشره مكتب الإحصاء التجاري الأمريكي في شباط 2018.

ملاحظة: القيمة بملايين الدولارات الأمريكية

شهر	الصادرات العراقية الى الولايات المتحدة	الصادرات الأمريكية إلى العراق	الميزان التجاري
كانون الثاني	890.5	164.1	+726.4
شباط	656.1	82.2	+573.9
آذار	992.4	91.6	+900.8
نيسان	1,092.8	75.2	+1,017.6
آيار	879.3	91.1	+ 788.2
حزيران	1,057.9	93.1	+ 964.8
تموز	800.6	138.0	+ 662.6
آب	652.3	126.6	+ 525.7
أيلول	655.7	57.3	+ 598.4
تشرين الأول	1,024.8	73.8	+ 951.0
تشرين الثاني	1,129.0	85.7	+ 1,043.3
كانون الأول	914.2	118.9	+ 795.3
المجموع الكلي	10,745.6	1,197.6	+ 9,548.0

تباين الصادرات الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا عام 2017

وفقاً لبيانات الحكومة الأمريكية الجديدة التي حللتها غرفة التجارة الأمريكية - العربية الوطنية في واشنطن كانت صادرات السلع الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا لعام 2017 متدنية بشكل عام، الا أن بعض الدول أظهرت نمواً قوياً وعلى رأسها الكويت بحركة مقدارها 57% سنوياً في حين وصل الانخفاض في واردات الجزائر إلى أكثر من 50%.

كان التراجع في الواردات الأمريكية هو سيد الموقف الى منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، حيث شهدت أهم دولتين مستوردتين للسلع الأمريكية وهما الامارات والسعودية انخفاضاً بما يقارب 10% لكل منهما حيث وصلت القيمة الاجمالية إلى 4.12 مليار دولار سنوياً، وهذا يشكل أكبر انخفاض سنوي

تشهده الدولتين. بينما خسرت قطر 1.81 مليار دولار، لذا فقد تسببت هذه الدول الثلاث لوحدها بفقدان 35.000 وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017. حيث توالى الانخفاضات في صادرات السلع الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأعوام الثلاثة المتتالية من 67.3 مليار دولار في عام 2015 إلى 64.1 مليار دولار في العام 2016 وإلى 60.4 مليار دولار في العام 2017 وهذا يمثل انخفاضاً بنسبة 6% عن العام الماضي وأكثر من 10% منذ العام 2015.

من جهة أخرى صرح مدير عام ورئيس مجلس الإدارة في غرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية السيد (دافيد حمود) انه "بعد سنوات من النمو غير المسبوق الذي تشهده حالياً بعض البلدان في المنطقة فإن هذا الانخفاض متوقع في ظل الظروف الاقتصادية العامة وبعض الاضطرابات الأمنية في المنطقة. لكن عموماً تبقى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سوقاً مهماً للولايات المتحدة حيث سجلت بلدان عدة مكاسب كبيرة خلال العام 2017".

الأسباب الرئيسية للتراجع في صادرات السلع الأمريكية إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

عزت غرفة التجارة الأمريكية -العربية الوطنية التراجع في صادرات السلع الأمريكية إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى عدة أسباب رئيسية منها على سبيل المثال: أولاً- استمرار التدهور في أسعار النفط.

على الرغم من ارتفاع أسعار النفط إلا انها مازالت أدنى من مستوياتها السابقة ويعود ذلك بشكل جزئي إلى التقدم التكنولوجي والطاقة المتجددة المتوفرة بسعر مقبول. وبالنسبة للدول الرئيسية المنتجة للنفط يعني ذلك توفير في تمويل المشاريع الكبرى وتخفيض في الانفاق. ثانياً- قوة الدولار الأمريكي حيث ارتفعت بنسبة 28% بين العامين 2014 و 2016. فيما تراجع الدولار منذ تولي الرئيس الأمريكي منصبه إلا انه قطع وعداً بأن الدولار سيعود أقوى من السابق، فقوة الدولار تصعب على الصادرات الأمريكية منافسة أسعار السلع المصدرة في العالم مما أثر سلباً على المصدرين الأمريكيين في العام 2017. ثالثاً- الحروب الإقليمية اذ ان الحرب في سوريا والعراق واليمن وليبيا وغيرها من دول المنطقة تقوض الموارد. وكان الكثير من هذه النفقات لتلك البلدان غير متوقع مما خلق ضغطاً كبيراً على الاقتصادات الإقليمية. رابعاً- نهوض إيران والخصومات بين دول مجلس التعاون الخليجي حيث كانت هذه الدول الست تعمل معاً بشكل وثيق والتي تعتبر المستقطب الأكبر للصادرات الأمريكية في المنطقة حيث أثرت هذه التداعيات سلباً على الوظائف والتجارة الأمريكية.

من جهة أخرى يتناقض الهبوط في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الأسواق الرئيسية الأخرى التي شهدت ارتفاعاً خلال العامين 2016 و 2017. فقد ارتفعت صادرات أمريكا

السلع إلى اهم وجهة لها وهي كندا بنسبة 5.87% وقد شمل الارتفاع شركاء تجاريين رئيسيين كالمكسيك بنسبة 5.78% والصين بنسبة 12.77% واليابان بنسبة 7.05%.

ترامب يساوم الاتحاد الأوروبي لتعليق رسومه التجارية

جدد الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) طلبه من الاتحاد الأوروبي لإيقاف قيوده التجارية المفروضة على المنتجات الأمريكية مقابل تجنب حلفائه دفع رسوم جديدة فرضها على منتجات الصلب والألومنيوم مؤخراً وجاءت تصريحات ترامب في أعقاب محادثات صعبة في بروكسل بين المفاوضين الأوروبيين وممثل التجارة الخارجية الأمريكية (روبرت لايتايزر) في محاولة لتهدئة الأوضاع وسط مخاوف كثيرين من إمكانية تحولها إلى حرب تجارية شاملة.

قال مسؤول التجارة الخارجية في الاتحاد الأوروبي إن الولايات المتحدة أخفقت في تقديم توضيح كامل بشأن إمكانية أوربا واليابان تجنب دفع الرسوم الجديدة المقرر تطبيقها وقال ترامب ان (الاتحاد الأوروبي ودول كبرى ممن تعاملهم الولايات المتحدة تجارياً بصورة سيئة للغاية، يشكون من الرسوم على الصلب والألومنيوم) وأضاف (إذا أسقطوا حواجزهم ورسومهم المربعة المفروضة على الواردات الأمريكية نسقط نحن كذلك رسومنا).

كان الرئيس الأمريكي قد أعلن فرض رسوم كمركية نسبتها 25% على واردات الصلب و10% على واردات الألومنيوم، وهي الرسوم التي ستكبد الاتحاد الأوروبي وشركاء كبار من بينهم اليابان، التي حضر وزير اقتصادها (هيروشيغي سيكو) الاجتماعات في بروكسل، أموالاً طائلة وستصبح رسوم ترامب الجديدة سارية بعد 15 يوماً من ذلك التاريخ لكن القرار أعفى كندا والمكسيك مع إمكانية استثناء حلفاء آخرين.

ومضى الاتحاد الأوروبي إلى أبعد مدى في رده على الإجراءات الأمريكية الجديدة وأعلن قائمة من منتجات أمريكية ستواجه إجراءات مضادة إذا تأثرت صادراته بسبب رسوم ترامب الجديدة.

لم يدل (لايتايزر)، وهو أحد المدافعين عن شعار ترامب "أمريكا أولاً"، بأي تعليقات رسمية بعد الاجتماعات، لكن الأطراف الثلاث اتفقت على خطوات قادمة لمواجهة زيادة المعروض عالمياً من الصلب وبعض المواد الأخرى التي تأتي من الصين على وجه الخصوص.

اتهمت ألمانيا التي خصها ترامب بالهجوم بأن واشنطن أدخلت مبدأ الحماية ووصفت الرسوم الجديدة بأنها "إهانة لشركائها المقربين، وقال ترامب إن الرسوم التي ستطبق خلال 15 يوماً بعد الإعلان عنها رسمياً لن تطبق في البداية على كندا والمكسيك. وأضاف ترامب أستراليا إلى قائمة الدول المعفاة من الرسوم الجديدة، وأشار إلى أن إعفاء أستراليا كان مرتبطاً "باتفاقية أمنية" غير محددة خارج إطار السياسة التجارية. ويصدر الاتحاد الأوروبي منتجات صلب وألياف بقيمة أربعة مليارات دولار ومنتجات ألومنيوم

بقيمة مليار يورو إلى الولايات المتحدة سنوياً، وتقدر المفوضية الأوروبية الذراع التنفيذي للاتحاد، بأن رسوم ترامب قد تكلف الاتحاد الأوروبي قرابة 2.8 مليار يورو.

الرسوم الجمركية الأمريكية ستغير خريطة تحالفات التجارة

لم يعد مستبعداً الدخول في مرحلة تزيد فيها المنافسة والنزاعات التجارية نتيجة وتيرة التسارع التي يسجلها المشهد المالي والاقتصادي العالمي. فيما ستصدر قرارات كثيرة في الفترة المقبلة تعيدنا إلى الوراء وتحديداً التغيرات المتسارعة التي تستهدف التراجع عن مبادئ التجارة الحرة على المستوى العالمي. ولوا اخذنا نظرة على المشهد العالمي حالياً فإنه أقل استقراراً من المرحلة السابقة، وأكثر حدة في الاستحواذ على التجارة العالمية والهيمنة على صادراتها وأسواقها كلما كان ذلك ممكناً، إذ يعول الاقتصاد العالمي وتحديداً الدول الناشئة على نظام التجارة الحرة لضخ مزيد من الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية لتنويع مصادر دخلها والاضطلاع بأدوار متوازنة على الميزان التجاري، حيث تزيد حصة الصادرات من منح اقتصادات الدول مزيداً من الاستقرار والنمو ومواجهة التحديات.

إن التوجهات التجارية الأمريكية في فرض ضرائب على الصلب والألمنيوم تتزامن مع سعي دول العالم إلى دعم استقرار الاقتصاد العالمي بما يخدمها، إذ سيكون لفرض رسوم كمركية على الواردات من الصلب والألمنيوم تداعيات على المبادئ الأساسية للتجارة العالمية وستفضي إلى مزيد من دعم الاستقرار والتراجع في اقتصادات كثيرة، وأن المشهد التجاري يتجه نحو مستويات أكثر تعقيداً ضمن حسابات الربح والخسارة وقياس الحفاظ على علاقات طويلة الأمد مع الشركاء التجاريين حول العالم. وبالتالي فإن اتخاذ قرارات تصب في مصلحة اقتصاد بذاته سيضر بكل الدول التي تربطه بها علاقات تجارية متبادلة منذ فترة طويلة. وإن هناك مخاوف من قرارات عكسية بالمستوى ذاته بل وأكثر من جانب دول كثيرة ستتأثر تجارتها الخارجية بفرض الرسوم، وبالتالي ستفرض رسوماً مضادة مما يندرج بأزمة تؤثر في حرية التجارة.

إن هواجس الاقتصاد الأمريكي نتجت عن التدهور في الميزان التجاري الذي فاق حجمه 800 مليار دولار لمصلحة الشركاء التجاريين المصدرين إلى الولايات المتحدة. وتبدو الصين أكثر المستهدفين من هذه الإجراءات، إذ تتجه الولايات المتحدة إلى التخلي عن العولمة التي كانت تنادي بها منذ البداية واستفادت منها شركات أمريكية كثيرة عابرة للقارات، وتهدف واشنطن إلى محاصرة الصين التي وصلت إلى المرتبة الثانية اقتصادياً متجاوزة بذلك ألمانيا وفرنسا واليابان، ليبلغ التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين نحو 580 مليار دولار. وتصدر الصين إلى السوق الأمريكية بقيمة تتجاوز 440 مليار دولار وتستورد بقيمة 136 مليار مما يعني أن الميزان التجاري لا يزال لمصلحة الصين بقيمة تتخطى 300 مليار دولار، ولا يمكن إغفال نقل صناعات أمريكية كثيرة إلى الصين، مما أضر بالقطاع ورفع من كفاءة الصناعة الصينية على حساب الأمريكية. وترمي الولايات المتحدة من الرسوم الجديدة إلى عودة

الصناعة إليها وجذب الصناعات الأخرى كي يتسنى لها إعادة التوازن إلى الميزان التجاري، فضلاً عن تحسين الأجور ومداخل الدولة.

إن القرارات الاقتصادية الأمريكية التي تتركز على الحمائية ودعم الاقتصاد ورفع قدرته على المنافسة والاستحواذ على أسواق جديدة، فتحت المجال أمام مزيد من الاتفاقات بين الاتحاد الأوروبي واليابان لتنجز اتفاقاً ضخماً للتبادل التجاري الحر، وتعد تحدياً للحماية التي يقودها الاقتصاد الأمريكي. أما بالنسبة إلى العلاقات التجارية بين ألمانيا والولايات المتحدة، فهي تقترب من المواجهة إذا ما نفذت التوجهات الحمائية الأمريكية، في وقت تبرز أفضلية الميزان التجاري لألمانيا متجاوزاً 50 مليار يورو مع الاقتصاد الأمريكي في نهاية عام 2017. في حين يستحوذ قطاع السيارات الألمانية على حصة متنامية من السوق الأمريكية ليصل عدد السيارات المباعة إلى 1.35 مليون سيارة عام 2017، بزيادة 1% وهذه النسبة مستمرة في الصعود.

استناداً إلى التقديرات يمكن للاقتصاد الألماني من استيعاب الانعكاسات السلبية للرسوم المفروضة على صادرات الصلب إلى الولايات المتحدة والتي شكلت 6.4% فقط. فيما يبقى التحدي الأكبر في كيفية الرد على الإجراءات الحمائية حالياً ومستقبلاً، إذ لا بد من وضع حدود لها لتفادي اتساع التأثيرات السلبية في الأداء الاقتصادي الألماني وخطط الاستثمار والإنتاج الصناعي.

أخبار متنوعة

- صندوق النقد الدولي متفائل بشأن مستقبل الاقتصاد العالمي

يرى صندوق النقد الدولي في تقرير له بأن مستقبل الاقتصاد العالمي لعام 2018 يبدو باعثاً على التفاؤل بأن النمو الاقتصادي الأخير مثل دفعة إيجابية على نطاق واسع، لاسيما في أوروبا وآسيا ومن المتوقع أن تسهم الإصلاحات الضريبية الأمريكية في تحفيز النشاط الاقتصادي، خصوصاً في مجال استثمار الشركات، لكن الصندوق خفض على نحو كبير من توقعاته بشأن النمو في جنوب أفريقيا خلال العام الجاري والمقبل وسجلت التوقعات العالمية الجديدة نمواً قدره 3.9% لهذا العام والعام المقبل، وهي تمثل زيادة 0.2% على أساس سنوي، وتعد أسرع مقارنة بالعامين الماضيين والتي كانت تبلغ 3.7% عام 2017 و 3.2% عام 2016.

أشار التقرير إلى أن ثمة قفزة سُجلت في 120 اقتصاداً، أي ثلاثة أرباع النشاط الاقتصادي العالمي خلال العام الماضي، كما تأثرت الاقتصادات المتقدمة والصاعدة بذلك. ووصف صندوق النقد الدولي النمو بأنه أكبر نمو عالمي متزامن منذ عام 2010. وتوضح مؤشرات الدراسات المتخصصة إن النشاط الصناعي سيظل قوياً وعلى الرغم من تحسن الأداء الاقتصادي حتى نهاية العام والذي كان واسع

النطاق فقد أكد التقرير على تحقق نمو إيجابي "ملحوظ" في آسيا وأوروبا. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تسهم الإصلاحات الضريبية التي وافقت عليها الولايات المتحدة عام 2017 في تحفيز الاقتصاد الأمريكي. وأشار التقرير إلى تأثير ذلك على قطاع الاستثمار كنتيجة لخفض ضرائب الشركات، كما يتوقع التقرير أن يصل إجمالي الأثر التراكمي إلى 1.2% حتى عام 2020.

يتوقع الصندوق تباطؤ النمو الاقتصادي خلال السنوات القادمة اعتباراً من عام 2022 لأن بعض قواعد الإصلاح الضريبي مؤقتة. وقال (موريس أوبست فيلد) كبير خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي أثناء تقديم التقرير خلال مؤتمر صحفي في دافوس (تعكس قوة الدفع الاقتصادية الحالية النقاء مجموعة من العوامل من المرجح أن لا تستمر لفترة طويلة وأضاف أنه من المهم أن تتخذ الحكومات خطوات تقضي إلى مواجهة العقبات التي تعترض النمو لجعله أكثر شمولاً وجعل الاقتصادات أكثر قدرة على التكيف خلال الانكماش القادم).

من جهة أخرى أشار التقرير إلى انخفاض بعض التوقعات بشأن بعض الدول، حيث سجلت التوقعات بشأن جنوب أفريقيا أكبر تغير سلبي خلال عام 2019 بنسبة 0.7% ويعكس الانخفاض على ما وصفه الصندوق بأنه نتيجة زيادة الاضطرابات السياسية التي تلقي بظلالها على الثقة والاستثمار. كما سجلت التوقعات بشأن بريطانيا انخفاضاً طفيفاً بنسبة 0.1% عام 2019 ويتوقع تسجيل بريطانيا نمواً قدره 1.5% هذا العام 2018 والعام المقبل، وتحل في مرتبة أفضل من إيطاليا واليابان داخل مجموعة الدول الصناعية السبع، وفي مرتبة تلي بعض الدول الأخرى في المجموعة.

أشار التقرير إلى أن مفاوضات خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تعد واحدة من مخاطر محتملة تؤثر في التوقعات. ومثال ذلك أن الاتفاقات التجارية الدولية طويلة الأجل تخضع لإعادة تفاوض. ويقول صندوق النقد الدولي إن زيادة العقوبات التجارية وإعادة وضع التنظيمات، ربما يكون لها تأثير على الاستثمار العالي وخفض الكفاءة، وحذر من أن أي إخفاق في تحقيق نمو شامل قد يزيد من الضغوط على السياسات التي تركز على تحقيق نمو داخلي، وهي الضغوط التي يصفها الصندوق بعقبات تجارية جديدة يعتبرها تضر بالنمو الاقتصادي.

المستهلكون الأمريكيون يرون نمواً في الأجور وارتفاع التضخم في استطلاع الاحتياطي الفدرالي

ارتفعت توقعات المستهلكين الأمريكيين لنمو الأجور في كانون الأول 2018 إلى أعلى مستواً له في ثلاث سنوات، وفقاً لمسح البنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك. ورافقت الزيادة ارتفاعاً في التضخم المتوقع إلى أعلى مستواً له منذ نيسان 2017.

وقد أثار الاعتدال المفاجئ في تضخم أسعار المستهلكين في عام 2017 قلقاً لدى صانعي السياسة في بنك الاحتياطي الفدرالي بأن انخفاض التضخم المتوقع قد يحول دون ارتفاع التضخم الفعلي

الذي يهدف إليه البنك المركزي البالغ 2%، وهو ما كان له تأثير كبير على معظم السنوات الخمس الماضية. وتعكس نتائج مسح بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك ارتفاعاً حديثاً في معدلات التضخم المستمد من الأوراق المالية المحمية من التضخم في الخزنة، ويمكن أن تخفف بعض هذه المخاوف إذا استمر الزخم. على الرغم من المخاوف بشأن انخفاض التضخم، فإن أسعار الفائدة الآجلة تشير إلى توقعات المستثمرين بشأن حجم تشديد سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي خلال العام المقبل أعلى مستوى في 10 أشهر، ويرجع ذلك جزئياً إلى تشديد سوق العمل وارتفاع ثقة المستهلك. وسجل مسؤولو بنك الاحتياطي الفيدرالي ثلاثة زيادات في أسعار الفائدة هذا العام في توقعات ربع سنوية.

- صندوق النقد الدولي يدعو الشرق الأوسط إلى توسيع القواعد الضريبية

دعت مديرة صندوق النقد الدولي (كرستين لا غارد) دول الشرق الأوسط إلى انتهاج سياسات مالية تهدف إلى دعم النمو وبناء قواعد ضريبية أوسع من أجل تمويل مشروعات البنية التحتية والإنفاق الاجتماعي. وقالت لا غارد، خلال مؤتمر اقتصادي في مراكش في المغرب {إن من الأولويات الأساسية بناء قواعد ضريبية أوسع نطاقاً وأكثر إنصافاً. يجب أن يدفع الجميع حصتهم العادلة وفي نفس الوقت يجب حماية الفقراء}}. وسيسمح ذلك بمزيد من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي والصحة والخدمات التعليمية، بما يتجاوز النسبة الحالية البالغة 11% من الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

أشارت لا غارد إلى أن هناك حاجة أيضاً إلى المزيد من الجهود لدعم القطاع الخاص قائلة {إن الدولة وهي رب العمل المهيمن في دول عربية كثيرة يغلب الشباب على سكانها، لم يعد بوسعها توظيف الوافدين الجدد إلى سوق العمل} وأضافت {هذا أيضاً يمكن أن يساعد في إيجاد مجال لإنفاق مرتفع من العائد على المجالات الاجتماعية والبنية التحتية}، مؤكدة ضرورة تحسين فرص الحصول على التمويل وإيجاد بيئة مواتية بشكل أكبر لقطاع الأعمال وتقليل العراقيل مثل الإجراءات الإدارية. وأشار البيان الختامي، الذي أصدره صندوق النقد ومؤسستان دوليتان أخرتان إلى إن {الصراعات الإقليمية وأسعار السلع الأولية المنخفضة وضعف الإنتاجية والحوكمة تكبح الإمكانيات الكبيرة للمنطقة}. وأضاف بأن "النمو ليس قوياً بما يكفي لخفض البطالة بشكل كبير إذ إن هناك 25% من الشباب عاطلون عن العمل.